

التعليم والتنمية في العراق حالة دراسية

أ.م.د. لورنس يحيى صالح*

المستخلص:

ان افضل ثروة في اي دولة هي شعبيها، عبارة قالها وكتبها ابو المعجزة الماليزية مهاتير محمد في احد كتبه. وان التعليم بمعناه الواسع هو الاداة الوحيدة للارتقاء بأفراد المجتمع ونقلهم الى مصافي رؤوس الاموال كرأس مال بشري يعد الوسيلة الاساسية للتنمية فضلاً عن غايتها في ذات الوقت. الا ان اغلب مؤشرات التعليم في العراق ولا سيما خلال سنوات العقد الاول من الالفية الجديدة كانت دون الطموح لا بل انها منخفضة مقارنة بالدول الاقليمية، مما ساهم ذلك في زيادة معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وتراجع كفاءة الأفراد وفعاليتهم وارتفاع معدلات الخصوبة وفي نهاية المطاف عدم التمكن من تحقيق التنمية المنشودة في البلاد.

الكلمات المفتاحية: التعليم، فجوة النوع، الخصوبة، التسرب، التشغيل والبطالة، تحليل الكلفة – العائد، التنمية.

Abstract

The society citizens are the best wealth for any nation; a sentence is said and written by the father of Malaysia miracle: Mahathir Mohammad. The education in its wide meaning is the sole tool to rise and transfer people to level that could be look at as a human resource that represent the basic tool of development as well as the aim of it at same time. But the most of education indicators in Iraq especially through the first decade of new thousand were under and low as comparing to regional countries. That leads and shares to increase of unemployment and fertility rates, lower standard of living as well as retreat individuals efficiency and effectiveness and eventually inability to achieve planned development in the nation ... Alas.

Key words:

Education, Gender gap, Fertility, leakage, Employment and unemployment, Cost – benefit analysis, and Development.

المقدمة :

يؤكد معظم الاقتصاديين ومن بينهم الاقتصادي فريدريك هاريسون ، إن الموارد البشرية للدولة ، وليس مواردهم الطبيعية أو رأسمالها العيني ، هو المحور النهائي والأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويعتبر النظام التعليمي واحداً من اهم المحددات الأساسية لتنمية واكتساب المهارات للأفراد . وعليه فإن التوسع الكمي والنوعي للفرص التعليمية هو مفتاح التنمية للدول النامية والركيزة الأساسية لها ، فكلما زاد التعليم وارتفعت فرصه ، زادت التنمية ولا سيما البشرية منها بمعدل أسرع والعكس صحيح ، فكلما انخفض التعليم (زيادة معدلات التسرب من التعليم مثلاً) كلما انخفضت فرص التنمية . لذا فقد أصبح التعليم هدفاً ووسيلة للارتقاء برأس المال البشري والتنمية الاقتصادية ولا سيما في الدول النامية التي تصبو الى التنمية والتقدم .

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من حقيقة الدور الذي لعبه ويعبئه التعليم في تطوير رأس المال البشري من خلال دوره في رفع مستويات المعيشة للأفراد خاصة الفقراء فضلاً عن دوره في انتشار واتساع فرص التوظيف والتشغيل لجميع الأفراد وتنمية روح الابتكار والتجديد ، كما وللتعليم (ولا سيما تعليم العنصر الأنثوي) دور كبير في زيادة كفاءة الموارد البشرية المتاحة من جهة وكذلك الحد من النمو السكاني المتزايد في الدول النامية فضلاً عن تطور الوعي الصحي وانعكاس ذلك كله في تنمية البلاد وتطورها .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في تدرج المستوى التعليمي النسبي في العراق ولا سيما من خلال تزايد نسبة التسرب ومعدلات الرسوب وانخفاض نسبة التعلم بين البالغين فضلاً عن فجوة التعليم بين الذكور والاناث ولا سيما في مطلع القرن الواحد والعشرين ، وما يتبع ذلك من اثار سلبية خطيرة على التنمية البشرية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام .

فرضية الدراسة :

تطلق الدراسة من فرضية مفادها " إن للتعليم دور ايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وان لارتفاع نسبة التسرب من التعليم قبل إتمام المراحل الأساسية وفجوة التعليم بين الاناث والذكور في الدول النامية عموماً وفي العراق خصوصاً ، اثر سلبي يتمثل في المساهمة في ارتفاع تكاليف التعليم النسبية وتدرج رأس المال البشري وزيادة اعداد العاطلين عن العمل ومن ثم تعثر التنمية في بلدنا العزيز " .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الآتي :

1. تحليل العلاقة بين التعليم وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية كأنتاجية وفرص العمل وغيرها .
2. الكشف عن نسب الحرمان حسب الدليل التعليمي في العراق .
3. تحليل العلاقة بين تعليم المرأة والارتقاء برأس المال البشري ، مع توضيح الفارق التعليمي بين العنصر الذكري والانثوي وانعكاس ذلك على التنمية في العراق .
4. الكشف عن معدلات التسرب للطلبة من التعليم الاساسي ، ومن ثم المساهمة في زيادة تكاليف التعليم النسبية للمدة 2000-2012 .
5. تحليل العلاقة بين مستوى التعليم ومعدل البطالة في العراق .
6. مقارنة واقع التعلم بين العراق والدول المجاورة.
7. المقارنة بين العوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية للتعليم في الدول النامية على العموم وفي العراق على الخصوص وصولاً الى المستوى الكمي والنوعي الامثل للتعليم .
8. اخيراً الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي نأمل ان تكون مفيدة للقارئ والمختص .

منهجية الدراسة :

تقوم الدراسة على الوصف والتحليل السببي للبيانات الإحصائية حول التعليم و معدلات التسرب فضلاً الى فجوة النوع وعلاقة ذلك بالفقر والبطالة فضلاً الى النمو السكاني ومن ثم التنمية المنشودة في العراق ولا سيما للمدة 2000 - 2012 من خلال تحليل المنفعة - الكلفة للتعليم . ويتم ذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى الآتي :

أولاً : المقدمة

ثانياً : التعليم ورأس المال البشري والتنمية الاقتصادية في الدول النامية

(استعراض مرجعي واطار تحليلي) .

ثالثاً :التعليم وعلاقته بمؤشرات التنمية في العراق .

- رابعا :واقع التعليم ونسب الحرمان في العراق - نظرة تبعث على التشاؤم .
 خامسا : المرأة والتعليم والتنمية في العراق .
 سادسا : التعليم ونسب التسرب - والبطالة في العراق .
 سادسا :تحليل المنفعة - الكلفة الخاص والاجتماعي للتعليم والمستوى الامثل .
 سابعا :الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول

التعليم ورأس المال البشري والتنمية - استعراض مرجعي واطار تحليلي

لقد اولت نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في نماذجها التقليدية في معظمها دوراً أساسياً أكبر لرأس المال المادي منه لرأس المال البشري، ومن هذه النظريات، نظرية الدفعة القوية لروزانشتاين رودان ونظرية المراحل لروستو ونظرية العمل اللامحدود لارثر لويس ونظرية النمو المتوازن لنركسه واللامتوازن لهرشمان ونموذج النمو لسولو⁽¹⁾، وغيرها الكثير. ويمكن ان نعد خطاب ثيودور شولتز عندما تسلم رئاسة جمعية الاقتصاديين الامريكيين عام 1960م "والذي اكد من خلاله على ان الاستثمار في رأس المال البشري Investment in Human capital يشبه تماماً الاستثمار في رأس المال المادي من حيث الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية"⁽²⁾ بأنه الومضة الاولى في طريق التركيز المتعظم على اهمية ودور رأس المال البشري في تحقيق التنمية والتقدم ولا سيما في البلدان النامية. وقد تبعه اقتصاديون كثر منهم دينسون عام 1962 ومايرز عام 1964 والاقتصادي المرموق فريدريك هاريسون في العام 1973. والذي رأى "ان رأس المال المادي والموارد الطبيعية يعدان عاملا انتاج غير فعالين، اما رأس المال البشري فهو العامل الناشط الذي يجمع Combine رؤوس الاموال الاخرى ويستغل الموارد الطبيعية وينشئ المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويدفع التنمية الوطنية قدماً، ويضيف بأن البلد الغير قادر على تنمية مهارات شعبه ومعارفهم وعلى استخدامها بطريقة فعالة في الاقتصاد الوطني، لن يتمكن من تنمية اي شيء آخر"⁽³⁾

وقد اكدت نظريات النمو الجديدة من خلال كل من رومر ولوكاس وبارو وغيرهم⁽⁴⁾، انظر الجدول (1)، على اهمية ودور الاستثمارات العامة والخاصة في رأس المال البشري والتي تهدف الى تأهيل وتطوير الموارد البشرية (وذلك من خلال التعليم*) والتي تفضي في نهاية المطاف الى تنمية الاقتصادات وتقدمها والتي قد يفوق تأثيرها الاستثمار في رأس المال المادي ولا سيما بعد النتائج المبهرة المتأتية من جراء التوسع في الاستثمار في الموارد البشرية في اوروبا والدول المعجزة الجنوب شرق اسيوية خلال الخمسة عقود الماضية وتحديداً منذ عام 1960. اذ ان اكثر من 80% من النمو الذي افرزته الدول المتقدمة كان عائداً الى تطور العنصر البشري بينما انحصر العائد الى نصيب العامل من رأس المال المادي الى اقل من 20%، وان ما بين 20% الى 30% من نمو الدخل في اوروبا الغربية خلال سبعينيات القرن المنصرم يعود الى تحسين في قدرات البشر. وان الدراسات المتخصصة تعزي النمو في دول النور الاسيوية الى اسباب عدة اهمها الاستثمار المكثف الذي قامت به هذه الدول في التعليم وفي النهوض برأس المال البشري، فبفضل الاستثمارات السخية في التعليم والنهوض بمهارات العنصر البشري، حصلت زيادة سنوية في انتاجية العمل بلغت نسبتها 11% سنوياً بعد عام 1970 وذلك في كوريا الجنوبية مثلاً، كما ازدادت انتاجية العمل في تايلند عام 1985 عما كانت عليه عام 1980 بنسبة 63% بفضل الاستثمارات في العنصر البشري كذلك⁽⁶⁾. ومن ثم لم يعد ينظر الى الاتفاق على التعليم على انه مجرد انفاق استهلاكي يتحمل تكاليفه من يحصل عليه (كما كان في ماضي الايام)، بل هو اتفاق استثماري يعود ناتجه على الفرد والمجتمع والبلد في ان واحد. ولم يعد يقتصر مفهوم التنمية على الجوانب المادية فقط وانما تطور ليشمل الاستثمار في رأس المل البشري فضلاً الى رأس المال المادي، وهذا ما يوضحه الجدول (1) والذي يكشف عن نظريات النمو الجديده والتي تركز بشكل كبير على الاستثمار في البشر.

*التعليم: يعرف بمعناه الواسع (Education) "على انه كل انواع التعليم الانساني" او بمعناه الضيق "على انه العملية التي تجري في مؤسسات متخصصة تسمى بالمدارس وهي بلا شك اهم انواع تطوير الموارد البشرية من اوجه عديدة". اما اذا انتقلنا الى التعليم بمعناه الواسع فهو ينقسم الى التعليم الرسمي Formal education "ويجري في مؤسسات تسمى بالمدارس ويعد اعضاءها عادة صغار السن وهو الذي نقصد به التعليم بمعناه الضيق"، والتعليم شبه الرسمي nonformal education "وينظر اليه كبرنامج منظم للتعليم يجري خارج المدرسة واطرافها غالباً بالغي السن والبرنامج عادة قصير واكثر تركيزاً من برنامج التعليم المستمر ويهتم عادة بالمهارات الوظيفية وموضوعات مشابهة"، وهناك التعليم غير الرسمي informal education "وهو التعليم الذي يأخذ مكانه خارج المؤسسات والبرامج المنظمة، حيث يتعلم الناس كثيراً من الامور المهمة في المنزل وفي العمل او المصنع... الخ" لمزيد من التفاصيل راجع المصدر⁽⁵⁾.

جدول (1)

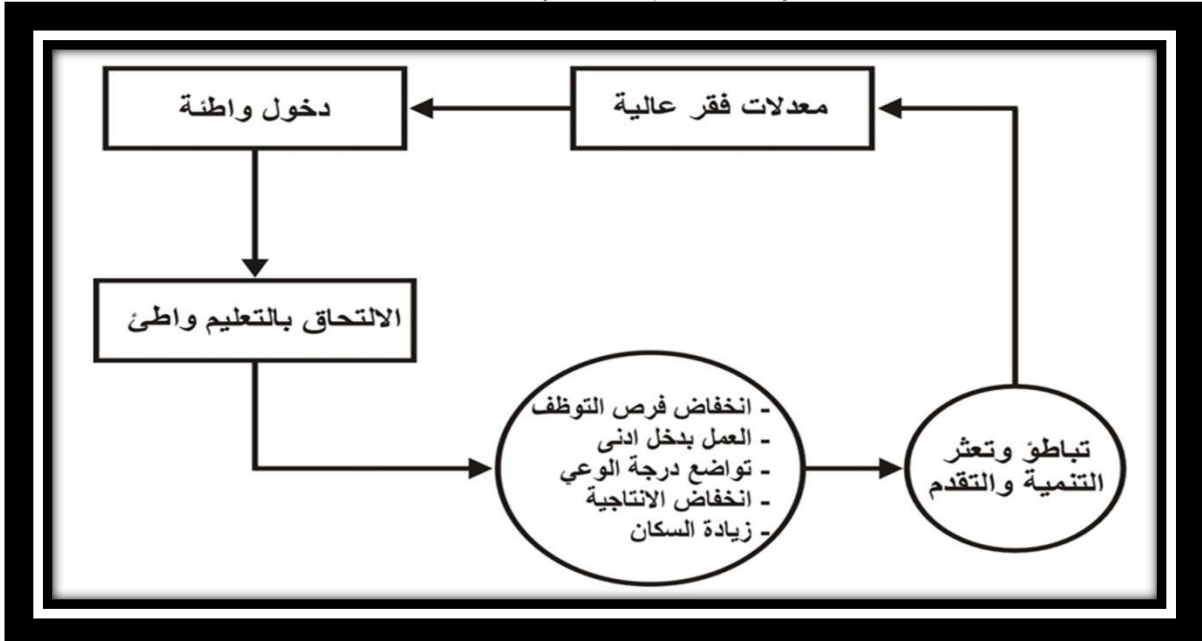
نظريات النمو الجديد وتركيزها على الاستثمار البشري كمدخل رئيس للتنمية

Author	Component	Relevant Policy implication
Romer 1986	Learning by doing Endogenous technology	Invest in research and developed
Lucas 1988	External effects (positive spillovers from education)	Invest in human capital
Azariadis and Drazen 1990	Threshold Levels of education	Invest in human capital
Barro 1990	Production externalities of education	Public expenditure on education
Young 1991	Invention / Learning by doing	Research / production experience
Barro 2001	Human Capital and growth	Invest in human capital

مصدر الجدول (7): الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، المجلد الرابع، بيروت – لبنان، ط1، 2007، ص299.

- ويمكن تقديم تحليل حول علاقة التعليم وتكوين رأس المال البشري كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع من خلال بعض المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية وكالاتي :
- 1 - الانتاجية ، حيث يسهم التعليم في تأهيل القوى العاملة وجعلها اكثر انتاجية مع اعدادها بكل ماتحتاجه من معرفة ومهاره . فالمزارعون المتعلمون يكونوا اكثر ميلاً للأخذ بمعطيات التقدم التكنولوجي من المزارعين غير المتعلمين ، كما ان العمال الحرفيين الذين يتلقون قدراً من التعليم يكونوا اكثر استعداداً للتعامل مع العدد والمنتجات الحديثه ، وهكذا.
 - 2 - العمالة ، حيث يؤدي التعليم دوراً في توفير فرص العمل وتوظيف للمدرسين وعمال المدارس والبناء ومطابع الورق والكتب فضلاً الى تشغيل مصانع الزي المدرسي والعمالة المرتبطة بالعملية التعليمية وفرص العمل التي تطلب نوعيه متعلمه من العمل .
 - 3 - الفقر ، ان تعليم الفقراء يؤدي الى تحسين فرصهم في الافلات من براثن الفقر الى حد كبير من خلال توسيع مداركهم في التعامل مع معطيات الحياة وزيادة ميلهم للادخار والاستثمار كما يمنحهم فرصة في الحصول على اعمال افضل تدر دخول أعلى فضلاً الى توعيتهم حول اعباء زيادة عدد أفراد الأسره ومن ثم التقليل من الانجاب وانخفاض النمو السكاني (8) ويمكن من خلال الشكل (1) ان نوضح كيف ان انخفاض فرص التعليم يؤدي الى تعميق الفقر وانخفاض الدخل وهكذا تستمر هذه الحلقة نحو الاسفل ، والعكس يحصل عندما يتعلم الفرد ويستزيد من العلم.

شكل (1)
حلقة (الفقر - التعليم - التنمية) المفرغة



مصدر الشكل ، جهود الباحث بالاعتماد على المصدر (9)

جيمس جوارتيني وريتشارد ستروب ، الاقتصاد الجزئي - الاختيار الخاص والعام ، تعريب / محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر ، 1987 ص 679 - .

4 - المرأة ، عندما تتعلم المرأة ، ولا سيما في الدول النامية* ، فإن ذلك يساهم في زيادة مشاركتها في القوى العاملة كما و يؤدي تعلمها الى تحسين المستوى الصحي والتعليمي للأطفال ويساهم في تأخر سن الزواج وانخفاض الخصوبة وانخفاض معدل المواليد ومن ثم يساهم في انخفاض النمو السكاني الذي يعد معرقل اساسي للتنمية في الدول النامية . حيث تؤكد العديد من الدراسات والتجارب بان تعليم المرأة يؤدي الى تخفيض معدلات الخصوبة وتقلل من الاجاب وتحسن في نوعية الاطفال ، حيث يصبح اهتمام الاسرة بنوعية الاطفال اكثر من اهتمامهم بالكم (10) ، انظر الجدول (6،7) ، الذي يوضح العلاقة بين تعليم الام من جهة ونسبة الالتحاق بالتعليم ومعدل الخصوبة من جهة اخرى .

5- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين ليحلوا محل الاجانب سواء في الحكومة او الاتحادات والنقابات والمشروعات الخاصة، وتوفير نوع من التدريب والمهارات الاساسيه والتشجيع على قبول الاتجاهات الحديثه بالنسبه للمجتمع فضلاً الى تنمية روح الابتكار والتجديد .

6- كما ويؤدي التعليم الى التقليل من الاضطرابات العرقية والطائفية ويعزز التعايش الاجتماعي المدني السلمي والتسريع بالخطى باتجاه الديمقراطية. حيث تشير اغلب الدراسات بانه يمكن تشجيع فئات المجتمع من مختلف القوميات والمجتمعات والاجناس والاديان والخلفيات اللغوية على تبني نظره مشتركة للعالم من خلال خبراتهم التعليميه المشتركه. وبما ان الدول الناميه تحتوي على مجموعات مختلفه من السكان وتضع قيمه كبيره لتحقيق وحده وطنيه ، اذن فالتعليم له الدور الاكبر على تحقيق هذا الهدف المهم لتلك الدول. كما ان التعليم يساهم في ضمان الاستقرار السياسي وارساء اساس الديمقراطيه وهذا ما يؤمن به العلماء السياسييين "ان الديمقراطيه المدنيه تتطلب على الأقل قسطاً لا يستهان به من الوعي الذي يتأتى من التعليم" (11) .

يتضح مما سبق ان التعليم شرط ضروري - وان كان غير كافي - لتحقيق التنمية الاقتصاديه ، لذا فالتوسع الكمي والنوعي السريع لفرص التعليم هو مفتاح التنمية للدول الناميه والركيزه الاساسيه لها. فكلما

* المرأة في اغلب الدول الناميه ، هي من تتحمل الجانب الاكبر من عبء الفقر وتدهور الصحه كما انها تعد في بعض الاحيان رأس مال غير منتج لعدم انخراطها في العمل المنتج الحقيقي ، كما وان تربية الاطفال مناط عليها بنسبة اكبر فضلاً الى ما تتحمله من اثار اجتماعيه سلبية تنعكس في درجة وعيها وادراكها والذي بالتاكيد ينعكس في الجيل القادم ، انظر المصدر (10)

زاد التعليم وارتفعت فرصه، زادت التنمية بمعدل اسرع، لذلك اصبح التعليم هدفاً عاماً ولكنه قد يكون مكلف اقتصادياً** وسوف نبحث علاقة التعليم بالمشورات الاقتصادية والاجتماعية من واقع تطبيقي من خلال بحث تلك العلاقة في العراق من خلال المحور اللاحق.

المحور الثاني

التعليم في العراق وارتباطه ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية - لمتة سريعة

نرى من المناسب، قبل الخوض في واقع التعليم في العراق من جوانبه المختلفة وتأكيداً على التحليل السابق، ان نبرز ونوضح طبيعة العلاقة والارتباط بين ميدان التعليم من جهة وبعض الميادين الاخرى ذات العلاقة بحياة الانسان من جهة اخرى وذلك في العراق ونحن في العشرة الاولى تقريباً من الالفية الجديدة وذلك من خلال الجدول (2) الآتي:

جدول (2)

قيم معاملات الارتباط البسيط بين دليل التعليم وبعض الميادين الاخرى في العراق

Housing الاسكان	Infrastructure البنى التحتية	Health الصحة	Shelter and social security الحماية والامان الاجتماعي	Economic standard مستوى المعيشة	Education Field ميدان التعليم
0.44	0.44	0.35	0.30	0.32	1.0

مصدر الجدول (13) : برنامج الامم المتحدة الانماني، الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، وزارة التخطيط، ط 1، 2011 ص 150.

توضح معطيات الجدول (2)، ان اعلى معامل ارتباط سجل بالنسبة لدليل التعليم كان مع البنى التحتية والمسكن 0.44 وهذا يبين انه كلما كان المستوى التعليمي للفرد مرتفعاً كلما سعي الى تحسين بيئته السكنية وتطوير تعامله مع الخدمات المتاحة، لان دخل الفرد يتجه للارتفاع عموماً كلما ارتفع مستواه التعليمي بعدها يأتي ارتباطه مع ميدان الصحة 0.35 وهذا يوضح ان التحسن في المستوى التعليمي سيتبعه تحسن في المستوى الصحي. ثم يأتي ارتباط التعليم بالوضع الاقتصادي والحماية والامان بمعامل ارتباط 0.32، 0.30 على التوالي وهي تظهر كذلك ارتباط موجب رغم انها تأتي في المرتبة الأخيرة. يتبين اذن اهمية التعليم وارتباطه الموجب (علاقة طردية) مع الميادين الاخرى الاقتصادية والاجتماعية في العراق. لعل من البديهي اذن القول ان مستقبل العراق انسانا ومجتمعاً واقتصاداً، يعتمد الى حد كبير على نظام تعليمي متطور يرقى الى متطلبات عالم أصبحت المعرفة فيه رأس مال يتجاوز في خطورته واهميته رأس المال المادي. الا ان الواقع التعليمي وتوابعه في العراق لا يبعث على التفاؤل ويظهر ذلك من خلال ما سنناقشه لاحقاً من محاور.

المحور الثالث

لمتة سريعة عن واقع التعليم في العراق - نظرة تبعتها على التشاور

لقد التزمت الدولة العراقية وفق مبادئ الدستور العراقي 2005 ووفق خطته التنموية وسياساته الاقتصادية، بتوفير فرص التعليم وبشكل متساوي لجميع العراقيين، الا اننا نلاحظ خلال العامين الاخيرين قد تعرض التعليم في العراق الى تدهور طال جميع مرافق العملية التعليمية. على صعيد التعليم الابتدائي، حصل بعض التطور في الاستيعاب بعمر 6 - 11 سنة وبنسبة تغطيه ارتفعت من 86% الى 90% للمدة 2001 - 2011 مما يوضح عدم تحقيق الازميه الكاملة*. اما بالنسبة للتعليم الثانوي، فقد انخفضت نسبة الالتحاق الصافي في هذه المرحلة الى 44% بعد ان كانت 57% للمدة ذاتها المذكورة اعلاه، كما انخفضت نسبة تغطية التعليم للسكان في مرحلة الاعداد المهني من 4% الى 3% للمدة ذاتها. اما على مستوى التعليم العالي، فقد حصل ارتفاع في عدد الجامعات والكليات الحكوميه والاهليه والمعاهد والكليات التقنيه، حيث ارتفع عدد الجامعات من 17 الى 19 جامعه وارتفع عدد الكليات من 160 الى 201 كلية والاهليه من 13 الى 19 كلية بين المدينتين المذكورتين.

**ذلك عندما يكون التركيز في التعليم على الكم وليس النوع ومن ثم يتم تحويل الموارد النادره من الانشطه الاكثر انتاجيه الى التعليم غير المجدي الذي تصبح عنده مخرجات التعليم ذات نوعيات دون طموح لا تخدم الهدف الاسمي وهو التنميه والتطوير، وعندها يصبح التعليم عائق drag للتنميه. للمزيد من التفاصيل راجع المصدر (12).

* مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هناك نسبة تسرب ورسوب، ومن ثم فليس كل من يسجل يكمل الدراسة الابتدائية.

اما بالنسبة الى التعليم التقني فقد حافظت المعاهد والكليات على اعدادها وهو 27 معهد و9 كليات للمدة ذاتها. الا ان ذلك لم يرافقه اي تحسن او صيانة لنوعية الابنية الجامعية القائمة عدا الجزء النزير جداً منها فضلا الى الاكتظاظ الحاصل في القاعات الدراسية نتيجة للطاقة الاستيعابية المحدودة و العجز المزمن في السكن الداخلي للطلبة ورداءة المختبرات التعليمية والوسائل التوضيحية مما انعكس في تدني مخرجات العملية التعليمية (رداءة رأس المل البشري).

ومما تجدر الاشارة اليه ان التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي لم يصل الى الحد اللازم (من الناحية المالية والتنفيذية والمؤسسية) لتصحيح الاختلالات الحاصلة لسد العجز في الابنية المدرسية والمستلزمات التربوية...الخ فضلا عن عدم امكانية مواكبة زيادة الطلب نتيجة النمو السكاني. نجم عن ذلك ازدياد العجز في الابنية المدرسية وتزايد عدد المدارس الغير صالحه التي تحتاج الى ترميم او تلك الاليله للسقوط نتيجة لقدمها والضغط الناتج عن كثافة الاستخدام باكثر من وجبة دوام في البنايه الواحده، حيث بلغت نسبة الابنية المدرسية ذات الدوام الثنائي 36 % للابتدائي و 42 % للثانوي و 24 % للمهنيه و49% لمؤسسات اعداد المعلمين والمعلمات وذلك في سنة 2008 - 2009 . أما بالنسبة للدوام الثلاثي فقد بلغت النسبه 5 % للابتدائي و3% للثانوي و1.5 % للمهني ولنفس السنة الدراسية . وفي دراسة لليونسكو فإن هناك أكثر من 10000 مدرسة بحاجة الى اصلاح واعادة تأهيل فضلا الى 700 مدرسة بحاجة الى اعادة بناء حيث تبلغ نسبة المدارس غير الصالحه للاستخدام او الأيلة للسقوط 15 % من اجمالي عدد الابنية المدرسية ، اما بالنسبة للابنية التي تحتاج الى ترميم شامل فتبلغ 25 % من اجمالي الابنية المدرسية الموجودة. هذا فضلا الى وجود العديد من المدارس الطينية التي تمثل احد اهم المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي والتي يبلغ عددها 791 مدرسة . أما عن نسبة الحرمان لميدان التعليم فبقيت دون تغيير يذكر حيث كانت 28.9 % سنة 2004 مقابل 28.5 % سنة 2009⁽¹⁴⁾ والتي سنأتي الى ايضاحها من خلال مؤشراتنا خلال المحور اللاحق .

المحور الرابع

نسب الحرمان ومساكن التعليم في العراق

يعد ميدان التعليم من الميادين المهمة في تحديد المستوى المعيشي للأسرة نظرا للقيمة التنموية للتعليم، لذا فإن قياس جوانب الحرمان المختلفة في هذا الميدان يحظى بجانب كبير من الأهمية، وان طريقة تحديد المؤشرات التي تقاس من خلالها جوانب الحرمان عديدة منها ما هو نوعي (طبيعة المناهج الدراسية، طرق التدريس، توفير المختبرات...الخ) ومنها ما هو كمي (اعداد الطلبة الملتحقين، اعداد الطلبة التاركين، اعداد الطلبة المتسربين، اعداد الخريجين...الخ)، وان عملية الاخذ بجميع هذه المؤشرات محفوف بالصعوبات نتيجة لعدم توفر المعلومات حول كل هذه المؤشرات، لذا سوف نكتفي بست مؤشرات اساسية وهي كما مبينة في الجدول (3) مع توزيع الاسر المحرومة لكل مؤشر .

جدول (3)

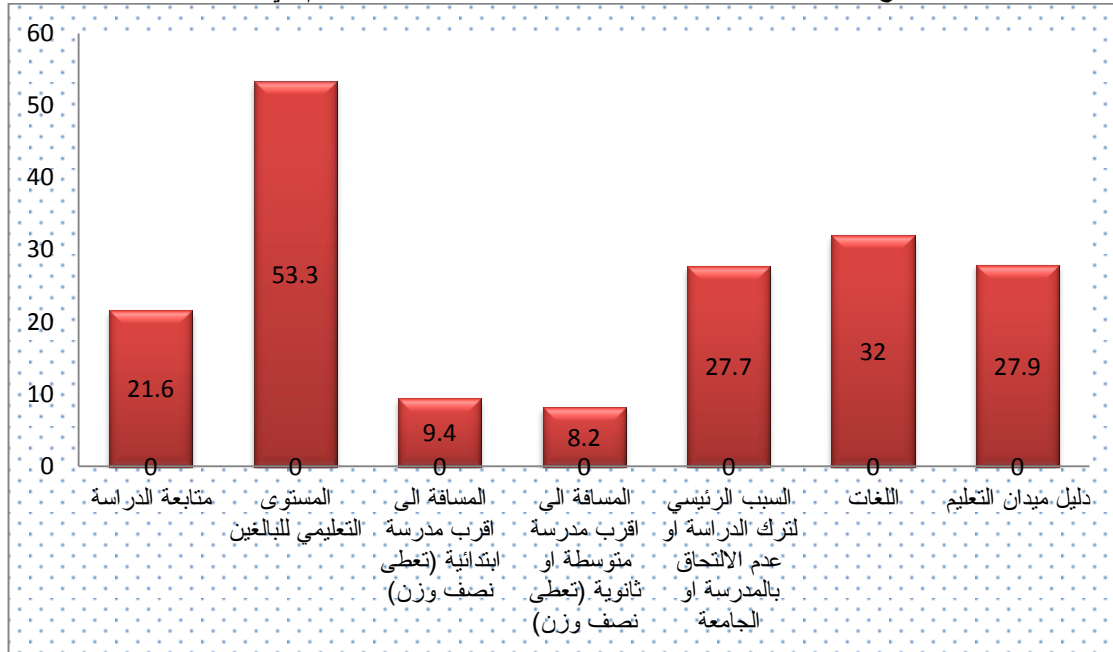
مؤشرات ميدان التعليم وتوزيع الاسر حسب مستوى الاشباع ونسب الحرمان وذلك في العراق لعام 2009

ت	المؤشرات	حالات الحرمان	الاسر المحرومة %	الاسر المكتفية %	الاسر الافضل حالاً %	الاسر المشمولة بمقياس المؤشر %
1	متابعة الدراسة	العمر 6 - 15 سنة، ولا يتابع الدراسة الابتدائية او لم ينهي الدراسة الابتدائية	21.6	61.5	16.9	69.4
2	المستوى التعليمي للبالغين	عمر 15 سنة فأكثر (بالغ)، ولم يكمل المرحلة الابتدائية	53.3	26.0	20.7	100.0
3	المسافة الى اقرب مدرسة ابتدائية (تعطى نصف وزن)	اكثر من 1 كم	9.4	20.0	70.6	99.9
4	المسافة الى اقرب مدرسة متوسطة او ثانوية (تعطى نصف وزن)	اكثر من 5 كم	8.2	19.2	72.6	99.9
5	السبب الرئيسي لترك الدراسة او عدم الالتحاق بالمدرسة او الجامعة	لا تتوفر مقاعد في المدرسة، عدم توفر مرافق صحية، لا توجد معلمة، لا يوجد معلم على الاطلاق، النقل صعب جداً او غير مأمون، العجز او المرض، لا توجد وثائق، لا تتمكن الاسرة من سد نفقات المدرسة، يعمل للأسرة او لشخص اخر.	27.7	16.0	56.3	96.2
6	اللغات	اتقان القراءة والكتابة وتعلم لغة الام بمستوى يقل عن المتوسط	32.0	20.2	47.8	100.0
7	دليل ميدان التعليم	نسبة الحرمان والاكتفاء والاشباع	27.9	32.2	39.9	

مصدر الجدول (15): برنامج الامم المتحدة الانماني والجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، وزارة التخطيط، ط1، 2011، ص 149 - 1

شكل (2)

توزيع الاسر حسب نسب الحرمان لمؤشرات دليل ميدان التعليم في العراق



مصدر الشكل: من جهود الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

من خلال الجدول (3) والشكل (2) يمكننا ان نحلل هذه المؤشرات ونسب الحرمان والاشباع التعليمي في العراق على النحو الآتي:

1- مؤشر متابعة الدراسة

ينطبق هذا المؤشر على الافراد ضمن العمر 6 الى اقل من 15 سنة، وبموجب هذا المؤشر يعتبر كل فرد ضمن هذا العمر ولا يتابع الدراسة الابتدائية ولم ينهي المرحلة الابتدائية محروماً، وقد بلغت نسبة الاسر المحرومة والمكتفية والافضل حالاً في العراق 22%، 62%، 17% على التوالي. وهذه النسبة من الاسر المحرومة مقلقة ذلك لأن هذا المؤشر يخص الفئة العمرية 6-15 سنة اي من يمثل الجيل القادم (المستقبل).

2- مؤشر المستوى التعليمي للبالغين

ويقاس بمؤشر واحد ينطبق على الافراد البالغين بعمر 15 سنة فأكثر، بموجبه يعتبر كل فرد بالغ ولم يكمل المرحلة الابتدائية محروماً. وقد سجل هذا المؤشر اعلى نسبة حرمان، إذ اظهر ان اكثر من نصف الاسر حوال (53%) تعاني من حرمان، وهذا يشير الى التراجع المستمر في نظام التعليم في العراق نتيجة للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق خلال اكثر من ثلاثة عقود مضت والتي ادت الى ازدياد الامية بين الناس، وبالتأكيد سينعكس هذا الحرمان سلباً على التنمية الحالية والمستقبلية.

3- مؤشر المسافة الى اقرب مدرسة ابتدائية

وتعتبر الاسرة محرومة اذا كانت المسافة بين سكن الاسرة واقرب مدرسة ابتدائية تزيد عن كيلو متر واحد، ويعطى هذا المؤشر نصف وزن، ويظهر الجدول انخفاض في نسبة الاسر المحرومة 9%، الا انه رغم ذلك يشير الى ان من بين كل 10 اسر هناك تقريباً اسرة واحدة محرومة. بينما نسب الاسر المكتفية والافضل حالاً فهي 20%، 71% على التوالي.

4- المسافة الى اقرب مدرسة متوسطة او ثانوية

وتعتبر الاسرة محرومة اذا كانت المسافة بين سكن الاسرة واقرب مدرسة متوسطة او ثانوية اكثر من 5 كيلومتر، ويعطى هذا المؤشر كسابقه نصف وزن، ومن الواضح ان هذا المؤشر سجل اقل نسبة من الاسر المحرومة 8% مقابل نسبة الاسر المكتفية والافضل حالاً 19%، 73% على التوالي.

5- اسباب ترك او عدم الالتحاق بالمدرسة او الجامعة

ان الوعي باهمية الدراسة قد يصطدم بالنسبة للفرد والاسرة معاً بمعوقات خارجة عن ارادتهم، مثال ذلك قصور الخدمات التعليمية او الوضع الاقتصادي للأسرة او عدم اهتمام الاسرة بالتعليم او الجامعة او عمل الاولاد للمساهمة في توفير سبل العيش وغيرها من الاسباب التي تم ذكر قسمها منها في الجدول (3) الذي

يظهر نسبة الاسر المحرومة 28% مقابل 16% و 56% لكل من الاسر المكتفية والافضل حالاً على التوالي.

6- اللغات

يشمل هذا المؤشر الافراد البالغين، وتحسب علاماته وفقاً لمستوى اتقان اللغة في ثلاث مستويات او جوانب هي القراءة والكتابة والتكلم بلغة الام والتكلم بلغتين ويعطى الفرد صفر نقطة اذا كان لا يستطيع التعامل مع هذا المؤشر و 1 نقطة اذا كان مستواه ضعيفاً و 2 نقطة اذا كان المستوى وسطاً و 3 نقاط اذا كان المستوى جيد. ان النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (3) اظهرت ان نسبة الاسر المحرومة بلغت 32% وهذا يدل على الضعف في اتقان اللغة والتي هي سمة من سمات النظام التعليمي في العراق.

يظهر مما تقدم ان هناك ارتفاع نسبي في المحرومين من العوائل العراقية فيما يخص دليل التعليم، وهذا مؤشر سلبي على خطورة الوضع التعليمي في العراق وما يعكسه على واقع التنمية في البلاد ومستقبلها كذلك. ولا بأس لنا في محاولة اكمال الصورة عن التعليم في العراق من خلال ابراز الفارق في التعليم والتعامل بين المرأة والرجل في العراق من خلال المحور اللاحق.

المحور الخامس المرأة والتعليم والتنمية في العراق

تبدأ الفجوة بين الذكور والاناث في العراق، لصالح الذكور بالتأكيد، في معدلات الالتحاق بالتعليم من الدراسة الابتدائية وتزداد الفجوة في الدراسة المتوسطة والاعدادية... الخ، وهذا ما يوضحه الجدول (4) والشكل (3).

جدول (4)

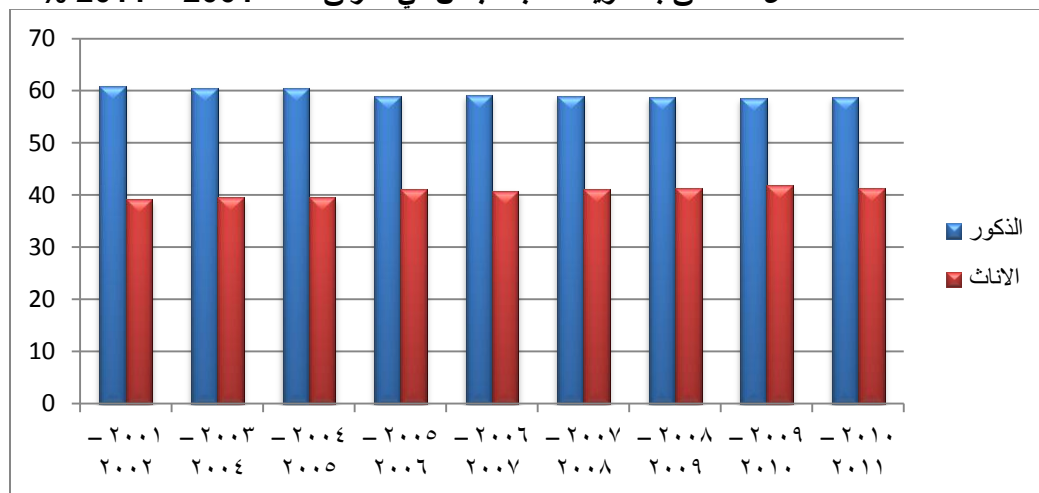
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في العراق حسب الجنس للمدة 2001-2011

السنة الدراسية	الذكور %	الاناث %
2002 – 2001	60.9	39.1
2004 – 2003	60.5	39.5
2005 – 2004	60.5	39.5
2006 – 2005	59.0	41.0
2007 – 2006	59.2	40.8
2008 – 2007	59.0	41.0
2009 – 2008	58.8	41.2
2010 – 2009	58.6	41.8
2011 – 2010	58.8	41.2

مصدر الجدول (16): الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، وزارة التخطيط، العراق، صفحات متفرقة، 2012.

شكل (3)

معدل الالتحاق بالثانوية حسب الجنس في العراق للمدة 2001 – 2011 %



مصدر الشكل (3): جهود الباحث وبالاعتماد على الجدول (4)

يظهر من الجدول (4) والشكل (3)، (والذي أخذ كعينة عشوائية من مراحل الدراسة المختلفة)، الفجوة بين تعليم الذكور الى الاناث حيث نجد الفارق تقريباً 20% بينهما، وأجمالاً على مستوى كافة المراحل تبلغ نسبة الاناث الى مجموع الطلبة اقل من 43% للعام الدراسي 2008 الى 2010، والفروقات تكون كبيرة وواضح في الارياف والمساكن العشوائية حيث تصل نسبة الالتحاق بالدراسة مستوى متدني فهي 15% للذكور مقابل 7% للاناث (17).

- ويمكن تفسير اسباب تدني نسب الالتحاق بين الاناث بشكل عام الى:
 - عدم تحقق نسب الاستيعاب للاناث في سن الالزام للمرحلة الابتدائية وكذلك المتوسطة والاعدادية وخاصة في الريف بسبب قلة مدارس الاناث في الريف.
 - انخفاض المستوى المعاشي للأسرة والتي تدفعها للتضحية بتعليم الاناث لصالح الذكور ولا سيما في المرحلة الثانوية.
 - كذلك تؤثر وبشكل كبير العادات والتقاليد والقيم الثقافية والعشائرية بشكل سلبي على التحاق الاناث بالتعليم وخاصة في المناطق الريفية.
 - كما لا ننسى تأثير الزواج المبكر والانجاب للاناث ودوره في انخفاض نسبة التحاق الاناث بالتعليم.
- ان زيادة الفجوة بين الذكور والاناث والقصور في تعليم الاناث له تداعيات خطيرة على المجتمع والتنمية والمستقبل، يمكن ان يكون انخفاض الانتاجية وتدني الدخل بالنسبة للأسرة ووقوعهم في براثن الفقر ومن ثم انعكاس ذلك في تعثر التنمية الاقتصادية، حيث تمثل المرأة نصف المجتمع اذن فهي رأس مال يساهم في التنمية وعدم انخراطه في الانتاج يعد تقصيراً وبدلاً من ان يكون العنصر الانثوي عنصر منتج يصبح عنصر مستهلك عبئاً على التنمية. ويظهر ذلك بصورة جلية من خلال الضعف الشديد لمشاركة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي ومن ثم تصبح عامل مثبط للتنمية ويظهر ذلك جلياً من خلال الجدول (5) والشكل (4) كما يأتي:

جدول (5)

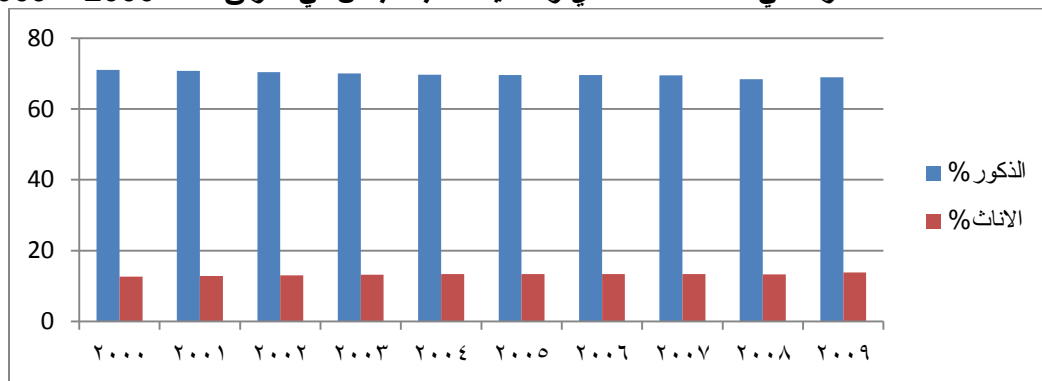
معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي والتنمية حسب الجنس في العراق للمدة 2000 - 2009

السنوات	الذكور %	الاناث %
2000	71.0	12.6
2001	70.7	12.8
2002	70.4	13.0
2003	70.0	13.2
2004	69.7	13.4
2005	69.6	13.4
2006	69.6	13.4
2007	69.5	13.4
2008	68.4	13.3
2009	68.9	13.8

مصدر الجدول (18): اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا)، المجموعة الاحصائية، العدد 30، صفحات متفرقة، 2011.

شكل (4)

المشاركة في النشاط الاقتصادي والتنمية حسب الجنس في العراق للمدة 2000 - 2009

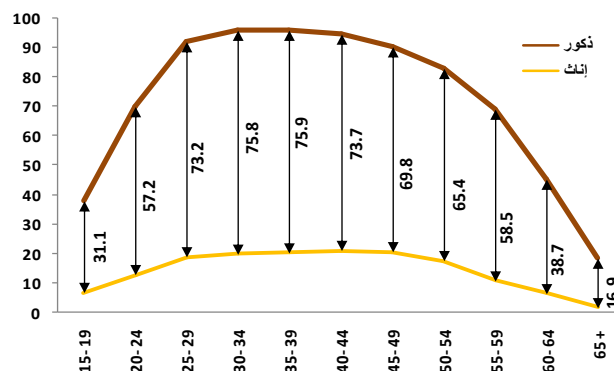


مصدر الشكل (4) جهود الباحث وباعتماد على الجدول (5).

من الجدول (5) والشكل (4) أصبح من الواضح جداً القصور في مشاركة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي والتنمية حيث لم تتجاوز الـ 14,7% للمدة 2000 - 2009 بينما كانت تقريباً 73% بالنسبة للعنصر الذكوري، وهذا إذا يدل أنما يدل على خسارة الاقتصاد العراقي لرأس مال بشري كان يمكن ان يساهم في التنمية فأصبح عنصراً مستهلكاً وعيماً على الاقتصاد العراقي.

ولعل أهم ما يثير الإنتباه من خلال الشكل (5)، هو الفجوة النسبية الواضحة في معدلات النشاط الاقتصادي بين الجنسين لعام 2011، فيلاحظ أن الفروق النسبية بين الذكور والإناث تتصاعد كلما زادت سنين أعمارهم ثم تبدأ بالإختفاء بعد عمر 45 سنة، ليصل مقدار الفجوة بينهما 76% وهو ما يدل على وجود تباين كبير في معدلات النشاط الاقتصادي لمستوى النوع الاجتماعي.

شكل (5) مقدار الفجوة بين الذكور والإناث لمعدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر 15 سنة فأكثر، 2011 (%)



المصدر الشكل (19) / امال سلاش ، المسودة الاولى لخصائص الشباب من منظور التنمية البشرية ، أحتسبت من بيانات مسح شبكة معرفة العراق، IKN-2011

من الواضح ان الفجوة في معدلات النشاط الاقتصادي بين الذكور والإناث تكون ضيقة نسبياً في الاعمار الفتية، وفي أعمار الشيخوخة، وهو أمر مرتبط بأنخفاض عدد النشطين اقتصادياً خلال تلك الفترتين، ففي الاعمار الفتية ترتفع معدلات الالتحاق بالتعليم، وفي الاعمار المتقدمة يزيد عدد المتقاعدين وغير القادرين على العمل من كلا الجنسين لكن الفجوة تكون كبيرة جداً في فئات سن العمل لاسيما بعد عمر 25 سنة.

هذا فضلاً الى ان تعليم المرأة يساهم بالتنمية من خلال جوانب اخرى ويظهر ذلك من خلال انعكاس تعليم المرأة في تحسين نوعية الاطفال من خلال اهتمام المرأة المتعلمة بنسبة اكبر بتعليم اطفالها من المرأة الأقل تعليماً، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

العلاقة الايجابية بين تعليم الام العراقية ونسبة الالتحاق بالتعليم

مستوى تعليم الام العراقية	نسبة الالتحاق بالتعليم من قبل الاطفال
المتوسطة فأكثر	%97
الابتدائية	%91
غير متعلمة	%80 فأقل

مصدر الجدول (20): الجهاز المركزي للاحصاء وهيئة احصاء اقليم كردستان ووزارة الصحة واليونيسيف، مراقبة اوضاع النساء والاطفال - العراق المسح العنقودي متعدد المؤشرات، التقرير الاولي، 2011، ص36.

يوضح الجدول (6) العلاقة الايجابية بين تعلم المرأة ونسب الالتحاق بالتعليم ومن ثم نوعية رأس المال البشري ، "ان المرأة نصف المجتمع ، وهي التي تلد وتربي النصف الاخر" ، حيث تزداد نسبة الالتحاق بالتعليم كلما ازداد المستوى التعليمي للام اذ يلتحق 97% من الاطفال ممن تحمل امهاتهم شهادة المتوسطة واعلى منها، و91% ممن تحمل امهاتهم شهادة الابتدائية، بينما هي 80% واقل لدى الامهات غير المتعلمات.

فضلاً الى ان تعليم المرأة، كما بينته كل الدراسات والتجارب، ومشاركتها في العمل المنتج سواء العام او الخاص له دور كبير وفعال في التقليل والحد من النمو السكاني المرتفع اصلاً في الدول النامية ومنها العراق، كما هو واضح في الجدول (7) الاتي:

جدول (7)

العلاقة العكسية بين مستوى تعليم المرأة العراقية ومعدل الخصوبة الكلي وذلك للمدة 2000 - 2010 كمعدل

المستوى التعليمي للمرأة العراقية	معدلات الخصوبة في بداية الالفية الثالثة %
عدم التسجيل في المرحلة الابتدائية	4.8
تسرب من التعليم الابتدائي	4.4
اكمال المرحلة الابتدائية	4.3
اكمال المتوسطة	3.6
اكمال الاعدادية	2.9
التعليم العالي (الوصول الى الدراسة في الكلية)	2.6
الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)	1.1

مصدر الجدول (21): جهود الباحث بالاعتماد على المصدر، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المرأة والرجل في العراق قضايا واحصاءات، وزارة التخطيط العراقية، ص 2009.

واضح من الجدول (7)، وكما اكدته جميع الدراسات والتجارب، ان هناك علاقة عكسية بين التعليم ولا سيما تعليم المرأة كمتغير مستقل وبين معدل الخصوبة ومن ثم نمو السكان كمتغير تابع. وهذا كما لا يخفى على الجميع ما له من دور في تخفيف الاعباء الاقتصادية والاجتماعية على الاسرة والمجتمع والدولة ومن ثم يساعد في التسريع في خطوات التنمية الاقتصادية للبلاد.

اما عن علاقة التعليم بفرص العمل والبطالة في العراق فيمكن توضيح وتحليل تلك العلاقة من خلال المحور اللاحق.

المحور السادس

اثر التسرب والحادثة التعليمية على فرص العمل في العراق

ان للتعليم دوره الكبير في تأهيل القوى العاملة لتصبح ملائمة اكثر لمتطلبات سوق العمل من ناحية النوع، كما وللتعليم ولا سيما التعليم المهني الدور الاكبر في عمليات البناء الاقتصادي من خلال توفيره للكوادر الوسطى والايدي الفنية الماهرة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات ومن ثم الوصول بالبطالة الى ادنى مستوياتها، الا ان الملاحظ خلال العشر سنوات الماضية ورغم مجانية التعليم في العراق، ازدياد اعداد المتسربين من التعليم، والجدول (8) والشكل (6) يوضح ذلك.

جدول (8)

اعداد المتسربين من التعليم لكل المراحل الابتدائية، المتوسطة، الاعدادية، المهني في العراق للمدة 2001 - 2011

السنة الدراسية	التسرب من التعليم الابتدائي	التسرب من التعليم المتوسط	التسرب من التعليم الاعدادية	التسرب من التعليم المهني	التسرب الاجمالي (المجموع)
2002 - 2001	70443	29415	4926	966	105750
2004 - 2003	144454	39573	7094	2429	193550
2005 - 2004	137188	37522	8357	4669	187736
2006 - 2005	110157	41873	10947	4966	167943
2007 - 2006	125831	49441	14146	5250	194668
2008 - 2007	103433	37433	10358	4414	155638
2009 - 2008	105431	37670	10587	4516	158204
2010 - 2009	134748	53972	15893	5029	209642
2011 - 2010	123053	48878	14273	2657	188861

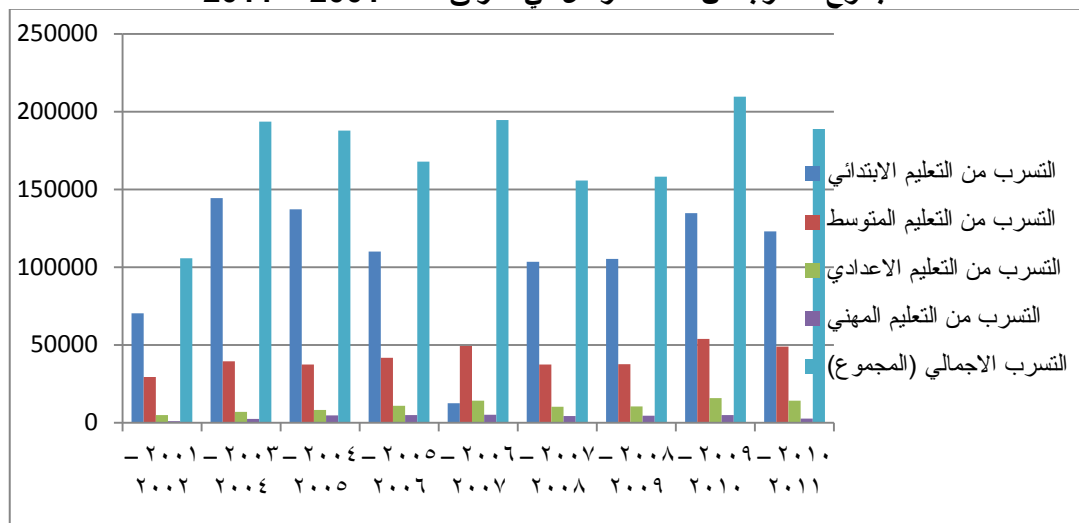
مصدر الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر (23)، (24)، (25)، (26):

- 1- وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية، تقارير عن التعليم الابتدائي والمهني في العراق للعام الدراسي 2001 - 2002، 2008 - 2009، 2010 - 2011، صفحات متفرقة.
- 2- المجموعة الإحصائية، وزارة التخطيط العراقية، 2004، صفحات متفرقة.

*التسرب: هو كل طالب يترك الدراسة لأي سبب من الاسباب قبل نهاية المرحلة الدراسية بغض النظر عن العمر، ويمثل التسرب اهدار لطاقات المجتمع المستقبلية وفقد سلبى للعملية الانتاجية من الناحية الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل راجع المصدر (22).

- 3- المديرية العامة للتخطيط التربوي، الاحصاء التربوي العراقي، وزارة التربية العراقية، 2003، 2004، 2005، صفحات متفرقة.
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2001 - 2002، وزارة التخطيط العراقية، صفحات متفرقة.

شكل (6)
مجموع التسرب من كافة المراحل في العراق للمدة 2001 - 2011



مصدر الشكل: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (8)

من خلال الجدول (8) والشكل (6) نلاحظ زيادة اعداد المتسربين في التعليم الابتدائي من 70443 طالب للسنة الدراسية 2001 - 2002 ليصل الى 123053 طالب للسنة الدراسية 2010 - 2011 بمعدل نمو 74% بين بداية المدة ونهايتها، وكذلك ارتفاع اعداد المتسربين من المدارس المتوسطة من 29415 متسرب ليصل الى 48878 وللمدة ذاتها وبمعدل نمو 66% بين المدتين، وكذلك يزداد اعداد المتسربين من التعليم الاعداي للمدة ذاتها من 4926 الى 14273 متسرب بمعدل نمو 189% بين المدتين، ويزداد كذلك اعداد المتسربين في التعليم المهني من 966 ليصل الى 2657 متسرب للمدة ذاتها وبمعدل نمو 175% بين المدتين. اذن هناك زيادة كبيرة في اعداد المتسربين كمجموع من كافة المراحل الدراسية في العراق حيث زاد الرقم من 105750 ليصل الى 188861 بين عامي 2001 و 2011 وبمعدل نمو بلغ 78.5% بين بداية المدة ونهايتها، وهذا يعد مؤشر خطير على ان العراق يسير نحو قعر الامية والجهل والتخلف وتكاليف باهضة بدون الحصول على منافع مقابلة (وهذا ما سنتناوله في محور التكاليف - العوائد من التعليم)، وما لهذا من اثر كبير في زيادة معدلات البطالة في العراق. فقد اختلفت نسب البطالة في المحافظات العراقية الا اننا نجدها ترتفع في المحافظات الاشد تعرضاً لمشكلة التسرب التعليمية والعكس صحيح، وهذا ما يتوضح بشكل مفصل من خلال الجدول (9).

جدول (9)

معدلات البطالة بعمر 15 سنة فأكثر ونسب التسرب من التعليم الثانوي في بعض محافظات العراق لعام 2006 %

ت	المحافظة	معدل البطالة %	نسب التسرب من التعليم %
1-	نينوى	36.2	5.6
2-	ذي قار	46.9	4.1
3-	القادسية	35.2	3
4-	المتنى	29.9	3.6
5-	بغداد	28.5	2.1
6-	الانبار	25	2.9
7-	ميسان	24.6	2.8
8-	واسط	17.1	3.3
9-	صلاح الدين	16.9	3.2
10-	بابل	13.5	2.6
11-	كربلاء	13	2.9

مصدر الجدول (27)، (28): بيانات البطالة - المجموعة الاقتصادية، وزارة التخطيط العراقية، 2010 - 2011، صفحات متفرقة، بيانات التسرب - مديرية التخطيط التربوي، وزارة التربية العراقية، 2010، صفحات متفرقة.

يوضح الجدول (9) بأن المحافظات التي تكون نسب التسرب فيها عالية نجد ان معدلات البطالة كذلك عالية والعكس صحيح، اي ان العلاقة طردية بين نسب التسرب كم تغير مستقل ومعدلات البطالة كم تغير تابع، فمثلاً محافظة ذي قار تتميز بأعلى معدل بطالة 46.9% ونسبة التسرب فيها 4.1% وهي تعد اكبر ثاني نسبة تسرب في العراق بعد نينوى 5.6% والتي تتميز بمعدل بطالة 36.2% مرتفع نسبياً، اما بالنسبة لمحافظة بابل مثلاً فنجد ان هناك انخفاض نسبي في معدل البطالة فيها 13.5% بالتزامن مع الانخفاض النسبي لنسبة التسرب فيها كذلك 2.6%. وهذا انما يدل على وجود علاقة ايجابية بين نسب التسرب ومعدلات البطالة في العراق. وهذا يعد امر بديهي لأن التسرب من التعليم يؤدي الى نشأة افراد غير مؤهلين وغير صالحين لمتطلبات سوق العمل العصري مما سيؤدي الى وقوعهم في البطالة بنسبة اعلى من اقرانهم المتعلمين.

ان الحالة التعليمية ترتبط بعلاقة عكسية مع البطالة، حيث كلما زاد المتعلمين وزاد المستوى التعليمي للفرد الواحد كلما انخفضت معدلات البطالة، وهذا ما يؤكد المسح الذي اجرته مديرية احصاء السكان والقوى العاملة في العراق لسنة 2006، كما هو واضح من الجدول (10) الاتي:

جدول (10)

العلاقة العكسية بين الحالة التعليمية ومعدل البطالة في العراق لسنة 2006

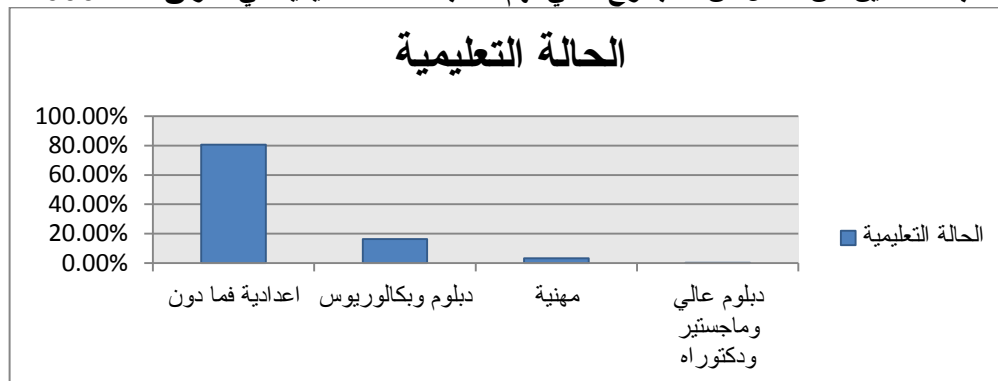
ت	الحالة التعليمية	العاطلين عن العمل %
-1	امي	14
-2	يقرأ ويكتب	16.5
-3	ابتدائية	31.9
-4	متوسطة	11.5
-5	اعدادية	6.6
أ-	مجموع	80.5
-1	مدارس مهنية	3
-2	مراكز مهنية	0.2
ب-	مجموع	3.2
-1	دبلوم	7.3
-2	بكالوريوس	8.9
ج-	مجموع	16.2
-1	دبلوم عالي	0.0
-2	ماجستير	0.1
-3	دكتوراه	0.0
د-	مجموع	0.1

مصدر الجدول (29): مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق، 2006، ص12.

واضح من الجدول (10) بما لا يقبل الشك العلاقة العكسية بين الحالة التعليمية ونسب العاطلين عن العمل، فقد شكلت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الاعدادية فما دون 80.5% من مجموع العاطلين عن العمل، بينما بلغت 3.2% ممن يحملون شهادة اعلى من الاعدادية (مهنية)، اما نسبة العاطلين ممن يحملون الدبلوم والبكالوريوس فقد بلغت 16.2%، في حين نجد النسبة 0.1% ممن يحملون الشهادات العليا الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه. وهذا ما يمكن ان يتوضح بشكل افضل من خلال الشكل (7) الاتي:

شكل (7)

نسبة العاطلين عن العمل من المجموع الكلي لهم حسب الحالة التعليمية في العراق لسنة 2006



مصدر الشكل: جهود الباحث وبالاتماد على الجدول (10).

الشكل (7) والجدول (10) يظهران الفارق الكبير في فرصة العمل على اساس الحالة التعليمية، فكلما استزاد الفرد من التعليم والشهادة العلمية كلما كانت فرصته اكبر في الحصول على فرصة عمل ، والعكس صحيح. اذن للتعليم دور كبير و ايجابي في تأهيل وتطوير القوى العاملة المتاحة ومن ثم القضاء تدريجياً على البطالة وبذات الوقت جعل رأس المال البشري اكثر انتاجية ومساهمة في تحقيق التنمية والتقدم في البلاد. الا ان ليس كل ما ينفق على التعليم يحقق عوائد بفارق ولا سيما عندما يكون بعيد عن التخطيط والتنسيق بين متطلبات التنمية من مخرجات التعليم كنوعية وبين المخرجات الفعلية وبخاصة عندما تكون تلك المخرجات ذات نوعية دون الطموح . اذن هنا نحن بحاجة ماسة الى الية للمقارنة بين العوائد المتوقعة من التعليم وبين تكاليفه ، وهذا ما سنبحثه في المحور اللاحق .

المحور السابع

واقع التعلم في العراق مقارنة بالدول المجاورة

ولكي تكتمل الصورة عن واقع التعليم في العراق ، لا بأس من اعطاء صورة عن معدل تعلم القراءة والكتابة بين البالغين في العراق مقارنة بالدول المجاورة وكما هو واضح من الجدول () الاتي :

جدول (11)

معدلات تعلم القراءة والكتابة : مقارنات اقليمية مختارة

الدولة الاقليمية	معدل تعلم القراءة والكتابة %
الاردن	92.2
تركيا	90.8
السعودية	86.6
سوريا	83.3
العراق	76.2

مصدر الجدول : جهود الباحث وبالاتماد على المصدر⁽³⁰⁾ " التقرير الاقتصادي للوكالة الامريكية للتنمية الاقتصادية في العراق ، 2012 ، ص 52-53 أ .."

من الجدول (11) يتضح ان معدلات التعلم بالنسبة للبالغين في الاردن وتركيا والسعودية وسوريا والعراق هي 92.2% و 90.8% و 86.6% و 83.3% و 76.2% على التوالي ، وتقل معدلات التعلم في العراق بشكل كبير عن معدلات التعلم عن اي بلد اخر مجاور وبفارق واضح كما هو مبين . والاحصائيات اعلاه تقدم صورة جزئية فقط للتحديات المثبطة للهمة التي يواجهها التعليم في العراق ومن ثم امكانية تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بالعنصر البشري وجعله القاعدة للانطلاق بدلا من ان يكون عبأ على الاقتصاد والتنمية.

المحور الثامن تحليل العوائد - التكاليف من التعليم

ترتكز فروض الاستثمار في البشر (رأس المال البشري) فيما يخص التعليم ، على فرضية مفادها " ان الافراد او حكوماتهم بالنيابة ينفقون على التعليم بهدف زيادة دخلهم وانتاجيتهم او يصبح بالتالي الناتج الاضافي المتولد في سنوات المستقبل عاندا على الاستثمار الذي تم حاضرا ، ويهدف كل انواع الاستثمار في تعليم البشر على ان تكون العوائد المتحققة مستقبلا سواء على المستوى الشخصي او الاجتماعي اكبر من التكاليف المقابلة لها⁽³¹⁾ ". لذا لا بد من الية لحساب العوائد المتوقعة مستقبلا من التعليم ومقارنتها بالتكاليف المقابلة لخروج جددى التعليم من عدمه اقتصاديا وحسب المراحل الدراسية ، ويتم ذلك من خلال استخدام اسلوب او حساب العوائد - التكاليف من التعليم وكالاتي :

اولا : العوائد من التعليم ومقارنتها بالتكاليف على المستوى الشخصي .

ينبغي على اولياء الامور اتخاذ قرار بشأن عدد السنوات الدراسية التي يوفرونها لأبنائهم وذلك من خلال مقارنة العوائد المتوقعة من التعليم ومقارنتها بالتكاليف الدراسية . ومن المفترض ان يتم حساب القيمة الحالية للعائد المتوقع مستقبلا عن طريق تيار الدخل المسقبلي بكل مستوى تعليمي ومقارنته بتكاليف ذلك المستوى من التعليم . ويمكن الوصول الى الية القيمة الحالية للعائد المستقبلي لأي سنة في المستقبل من خلال استخدام الصيغة الرياضية الاتية⁽³²⁾ :

$$V_0 = E_t / (1+r)^t$$

حيث V_0 = القيمة الحالية للعائد المتوقع مستقبلا .

وأن E_t = العائد في السنة المستقبلية .

وأن r = معدل الفائدة .

ومن ثم يتم خصم العائدات المستقبلية للوقت الحاضر بأستعمال سعر الفائدة r (الذي يعد بمثابة كلفة الفرصة البديلة لاستعمال رأس مال الوالدين المستخدم لتعليم الاولاد ، يضاف اليه التضخم السنوي المتوقع ، ومن ثم اذا افترضنا ان سعر الفائدة 5% والتضخم السنوي 3% فيصبح معدل الفائدة المستخدم في الخصم هو 8%) . ان هذه الصيغة الرياضية تمثل جانب العوائد من حساب العوائد-التكاليف من التعليم من الناحية الشخصية .

اما الجانب الاخر ، تكاليف الدراسة ، فهي التكاليف التي يتحملها رب الاسرة ، فهي نوعان التكاليف الصريحة **explicit cost** والتكاليف الضمنية **implicit cost**⁽³³⁾ . وتشمل التكاليف الصريحة ، ما يدفعه رب الاسرة نقدا من رسوم الدراسة ونفقات اخرى مثل اللوازم الدراسية ومصاريف النقل وغيرها (اما اذا كان التعليم مجاني فلا يتم حساب الرسوم الدراسية من الناحية الشخصية الا انه يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار من الناحية الاجتماعية كما سنلاحظ لاحقا) . اما التكاليف الضمنية فهي تمثل كلفة الفرصة البديلة لوقت الطالب في الدراسة وتأخذ شكل الايراد او الدخل المضحي به من خلال استغلال وقت الطالب في عمل ما يدر عائد معين كأن يكون عامل في مزرعة او مصنع او . . . ، وتزداد اهمية هذه التكاليف البديلة للطلاب الكبار في السن او طلاب الصفوف الدراسية الاعلى وذلك لان مساهمتهم في العمل المنتج يصبح اكبر ومن ثم يصبح عاندهم اكبر وبالتالي ارتفاع كلفة الفرصة البديلة لهم . لذا على رب الاسرة ان يأخذ ذلك بنظر الاعتبار عند حساب التكاليف الدراسية حتى وان كان التعليم مجاني .

وأكد تدفع التكاليف الدراسية قبل الحصول على العوائد المستقبلية المتوقعة . وللوصول الى جدوى التعليم من الناحية الاقتصادية فيتم ذلك من خلال استخدام الصيغة الرياضية الاتية⁽³⁴⁾ :

$$NPV = (B_t - C_t) / (1+i)^t$$

حيث ان NPV = صافي القيمة الحالية **net present value** .

وأن B_t = العوائد المستقبلية المخصومة بأستخدام الصيغة السابقة .

وأن C_t = التكاليف الدراسية الخاصة .

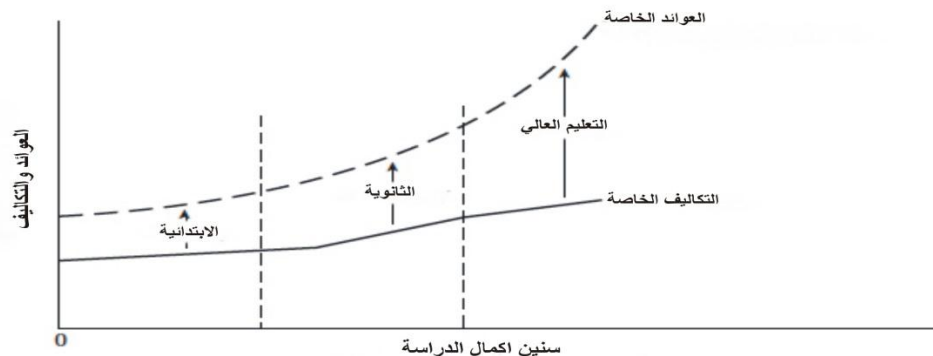
و i = المعدل الداخلي للعائد على الاستثمار او سعر الخصم او كلفة رأس المال كمعدل .

من خلال استخدام هذه الصيغة يمكننا المقارنة بين التكاليف الدراسية والعوائد المستقبلية المخصومة من جهة ، وكذلك المقارنة بين المعدل الداخلي للعائد من الاستثمار من التعليم مع العائد على الاستثمار في مشروعات اخرى . ويعد التعليم مجدي اقتصاديا اذا كانت NPV اكبر من الصفر اي قيمة موجبة حيث يعني ذلك بان العوائد من التعليم اكبر من التكاليف المقابلة وان الاستثمار في التعليم افضل من الاستثمار في مجالات اخرى .

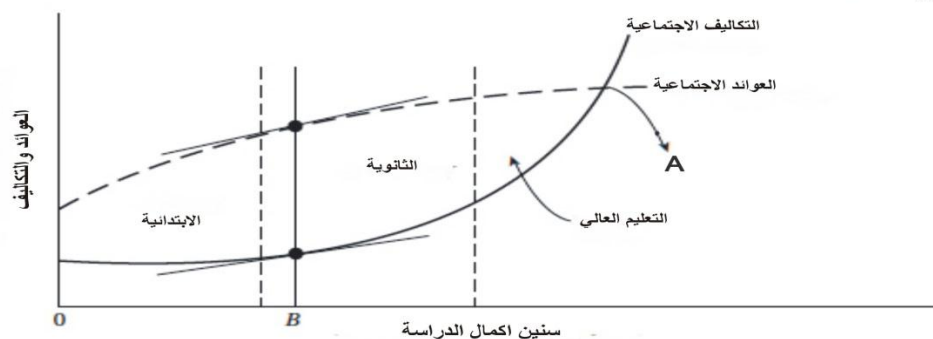
وتشير العديد من الدراسات والتجارب في الكثير من الدول النامية بأن العوائد الخاصة من التعليم أكبر من تكاليفها وان الفارق أخذ بالاتساع كلما تقدمنا في الدراسة ، والشكل (7) يشرح بيانيا العوائد - التكاليف من التعليم من الناحية الخاصة والاجتماعية في الدول النامية عموما والعراق بشكل خاص .

الشكل (7)

العوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية من التعليم في الدول النامية



(أ) العوائد والتكاليف الخاصة



(أ) العوائد والتكاليف الاجتماعية

Source of shape⁽³⁵⁾ : Michael P. Todaro and Stephen C. Smith , Economic development , 11th edition , 2012, p.380.

يوضح الشكل (7) بأن العوائد الخاصة المستقبلية المخصصة من التعليم تزداد بشكل متزايد وان الفجوة بينها وبين التكاليف الخاصة تزداد لصالح العوائد كلما تقدمنا في التعليم ، ومن ثم هذا يحفز على الاستمرار في الدراسة الى اعلى المستويات ولا سيما التعليم العالي .

الا ان هناك بعض التحفضات على اجراء حساب العوائد - التكاليف الخاصة من التعليم في الدول النامية وخاصة العراق

منها الاتي :

- اغلب اولياء الامور ان لم نقل كلهم لا يجيدون استخدام هذه الصيغ الرياضية ومن ثم تكون حساباتهم غير دقيقة ومبنية على التوقع والتخمين في اختيار المرحلة الدراسية الافضل لاولادهم .
- ان امكانية حصول الفرد على فرصة عمل حسب مؤهله وبأجر مناسب مستقبلا بعد التعليم ، يعد امر غير محسوم ولا سيما في ظل غياب التنسيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمؤهلات العلمية المعروضة .
- ان التعليم مجاني في العراق حتى في دراسة البكالوريوس والدراسات العليا ، وهذا يكلف الدولة الكثير ولا سيما التعليم العالي ، الا انه لا يدخل ضمن تكاليف الدراسة من الناحية الشخصية ، لذا نلاحظ اختلاف كبير بين منحى تكاليف التعليم بين الحساب الخاص والحساب الاجتماعي والذي سنوضحه لاحقا .
- كما لا ننسى ان الاهتمام بالتعليم والدراسة هو دالة لمتغيرات عديدة يعد المتغير الاقتصادي من بين اهمها الا انه ليس الوحيد فهناك المتغيرات النفسية والسيكولوجية والاجتماعية وغيرها من المتغيرات .
- ثانيا : العوائد الاجتماعية من التعليم ومقارنتها بالتكاليف الاجتماعية المقابلة .
- بالنسبة الى التكاليف الاجتماعية للتعليم (تمثل كلفة الفرصة البديلة والمتمثلة في استخدام الاموال والموارد الموجهة للتعليم واستثمارها في احسن فرصة بديلة تحقق افضل عائد وانتاجية) ، وهي عينها التكاليف الخاصة مضافا لها تكاليف

الدراسة التي لم يتم حسابها من قبل القطاع الخاص في ظل مجانية التعليم في العراق . لذا نلاحظ في الشكل (7) بأن التكاليف الخاصة تزداد بشكل متناقص ولا سيما في المراحل الاعلى من التعليم بينما تزداد التكاليف الاجتماعية المناظرة بشكل متزايد . كما ونلاحظ فارق كبير بين التكاليف الاجتماعية والخاصة للتعليم ويزداد الفارق عند المستويات العليا للتعليم مقارنة بالمستويات الاقل وكما هو واضح في الشكل (7) .

- اما اذا انتقلنا الى العوائد الاجتماعية من التعليم التي ينبغي ان تكون نفسها الخاصة باعتبارها الزيادة في الانتاجية نتيجة لزيادة المهارات والخبرات التي يكتسبها الافراد من التعليم والتي تنعكس في زيادة الاجور كلما زاد المستوى التعليمي ، الا ان ما نلاحظه ، في العراق والدول النامية بصورة عام ، ان العوائد الاجتماعية تزداد ولكن بشكل متناقص بحيث تصبح التكاليف اعلى ومن ثم لا تتحقق المساواة بين الاجور المستلمة مع الانتاجية الحدية للافراد المتعلمين وبالتالي تبتعد عن الكفاءة في تخصيص الموارد . ويعود ذلك الى جملة من الامور منها الاتي :
 - زيادة نسبة المتسربين من الدراسة ، وهذا ما لاحظناه من الاحصائيات المنشورة عن واقع التعليم في العراق ، وهي تمثل تكاليف تتحملها الدولة بأمل الحصول على العائد الاجتماعي في المستقبل ولكن هذا العائد لا يتحقق بسبب هذا التسرب .
 - زيادة نسبة الرسوب ، وهذا كما سابقه يحمل الدولة تكاليف دونما عوائد مستقبلية .
 - ارتفاع معدلات البطالة ، ولا سيما بين المتعلمين بكافة مراحلهم الدراسية ، وهذا يعني ان الدولة تتحمل تكاليف التعليم دونما تحقيق العوائد المقابلة لها نظرا لعدم توفر فرص عمل حقيقية .
 - رداءة نوعية مخرجات التعليم ، وهذا اخطر ما في الامر ، حيث تتوسع الدولة في التعليم وتتحمل تكاليف باهظة الا ان المتخرجون على الغالب لا يكافون نظرائهم في الدول المتقدمة ولا يجارون التحولات العالمية ومتطلبات العولمة فضلا عن عدم اهليتهم من حيث النوع لفرص العمل المتاحة وهذا ينعكس في انخفاض العوائد الاجتماعية المتوقعة من التعليم .
 - تفشي ظاهرة البطالة المقنعة ، وهذا لا يخفى عن الجميع*، حيث تزداد الامور سوءا ، ففضلا عن تحمل الدولة التكاليف الدراسية فأنها لا تحصل على العوائد المتوقعة من التعليم ومما يزيد من الامر سوء هو تحمل الدولة رواتب واجور لموظفين وعمال دونما انتاجية تذكر حيث الانتاجية الحدية لهم تساوي صفرا .
- وتدل الدراسات والتجارب للعديد من الدول النامية ومن ضمنها العراق ، من خلال المقارنة بين العوائد والتكاليف الاجتماعية للتعليم ، ان القيمة الصافية المثلى للعوائد الاجتماعية من التعليم يمكن ان تتحقق في مراحل التدريس الاولى الابتدائية والمتوسطة والمهنية والاعدادية ، وهذا ما يؤكد الشكل (7) حيث تتزايد العوائد الاجتماعية في بداية المراحل الدراسية (ابتدائية ، متوسطة ، اعدادية ، ومهنية) بنسبة اكبر من زيادة التكاليف المقابلة . وهو ما يعكس تحسن مستوى الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومي (فمثلا ترتفع انتاجية صغار المزارعين والعمال في المصانع وصغار الموظفين . . . الخ) ، بينما نجد العكس يحصل في مستويات التعليم الاعلى حيث تبدأ التكاليف الاجتماعية بالزيادة بنسبة اكبر من زيادة العوائد الاجتماعية في المراحل العليا من التعليم ولا سيما في الدول النامية للأسباب المذكورة سابقا حول التحفضات على عدم مساواة العوائد الخاصة للعوائد الاجتماعية في الدول النامية . ويمكن ان يكون افضل مستوى للتعليم عندما تتساوى التكاليف الاجتماعية مع العوائد الاجتماعية من التعليم عند النقطة (A) في الشكل السابق ، حيث عندها تصبح $NPV=0$ وبعدها تصبح التكاليف اكبر من العوائد وقبلها العوائد اكبر من التكاليف لذا يفضل الاستمرار في الاستثمار في التعليم لغاية الوصول الى نقطة المساواة المشار اليها .
- بعد كل ما تقدم عرضه في هذا البحث المتواضع الذي ارجو ان يكون مفيدا ، لا بد لنا من الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات ، التي ارجو ان تفيد صانعي القرار من ذوي العلاقة في وطننا الحبيب العراق ، والتي سيتم تناولها من خلال المحور التالي والآخر .

المحور الثامن الاستنتاجات والتوصيات

- على وفق ما جاء على متن هذه الدراسة ، يمكن تأشير بعض الاستنتاجات وبتركيز شديد وكالاتي :
- ان للتعليم بمعناه الواسع دور كبير في تأهيل رأس المال البشري بحيث اصبح ذو تأثير اكبر من رؤوس الاموال الاخرى في تحقيق التنمية والتقدم ، والامثلة على ذلك كثيرة في كل من الدول المتقدمة والنامية .
- رغم الاهمية التي حضي بها قطاع التربية والتعليم في الدستور العراقي، الا ان البيانات والمشاهدات الميدانية تشير الى وجود عجز كبير في اعداد المدارس وارتفاع نسب المدارس ذات الدوام الثنائي والثلاثي فضلا عن وجود المدارس الطينية التي لا تصلح للعملية التعليمية وارتفاع معدل الحرمان التعليمي للأسر العراقية التي قاربت على ال 29% . كل ذلك وغيره

* حيث تمثلت موسساتنا ووزاراتنا بالبطالة المقنعة ، حيث الانتاجية الحدية للعديد من الموظفين مساوية للصفر .

انعكس في تدهور نوعية مخرجات التعليم التي بدا انها لا تضاوي نظرائها في الدول المتقدمة وحتى المجاورة فضلا عن عدم ملامتها الى متطلبات سوق العمل والتنمية في البلاد .

ان تعليم المرأة ولو الى المتوسطة كحد ادنى يحفز على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال التأثير في تخفيض معدلات الخصوبة ومن ثم انخفاض النمو السكاني (وهو امر يعده العديد من الاقتصاديين عنصرا مهما للتنمية الاقتصادية) فضلا عن دور تعليم المرأة في تحسين نوعية الجيل القادم من خلال اهتمام المرأة المتعلمة اكثر بتعليم ابنائها كما يوضحه الجدول (6) و(7) . الا ان الملاحظ في العراق زيادة الفجوة التعليمية بين الذكور والاناث لصالح الذكور وانخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وما يتبع ذلك من اثار سلبية على الاقتصاد العراقي .

تزايد مشكلة تسرب الطلبة من التعليم في العراق بين السنة 2001 الى 2011 وعلى مستوى كل المراحل الدراسية كما هو واضح من الجدول (8) .

ومما يزيد من الامور سوءا هو وجود علاقة طردية بين نسب التسرب من الدراسة ومعدلات البطالة في عموم محافظات العراق وهو ما يتوضح في الجدول (9) .

حيث ترتبط البطالة كمتغير تابع بعلاقة عكسية مع الحالة التعليمية حيث تزايد معدلاتها بين الفئات الاقل تعليما وهذا ما يكشفه الجدول (10) في العراق .

تشير اغلب الاحصائيات ان نسبة التعلم بين البالغين في العراق هي الادنى بين دول المنطقة الاقليمية .

نلاحظ عدم استخدام حساب العوائد - التكاليف الخاصة والاجتماعية للتعليم في العراق سواء من قبل القطاع الخاص او العام ، مما انعكس في ضعف الارتباط بين مخرجات التعليم من جهة ومتطلبات سوق العمل والتنمية في البلاد من جهة اخرى ومن ثم ادى الى زيادة معدلات البطالة في العراق التي وصلت الى 20% خلال العشر سنوات الاخيرة كمعدل فضلا الى انتشار البطالة المقنعة في عموم مؤسساتنا ووزاراتنا كما لا يخفى عن الجميع .

استنادا الى ما جاء في متن البحث وما خرجنا به من استنتاجات ، يمكن لنا وباختصار أن نوصي بالاتي :

اولا : ضرورة اعادة هيكلة وبناء التعليم وبكل جوانبه وكالاتي :

• اعادة تأهيل البنى التحتية لقطاع التربية والتعليم وتوسيعه بما يكفي لحجم الطلب على التعليم ، وتزويده بالمعدات المساعدة للتدريس وبما ينسجم مع معطيات العصر الراهن .

• تأمين عدد اكبر من التدريسيين المؤهلين ، واعادة تأهيل الملاك التربوي على ضوء ما يستجد من معطيات العلوم التربوية والنفسية الراهنة ، والتخلص من العناصر المزورة التي لا تحمل مؤهل تربوي وذات الاداء الضعيف .

• الشروع بعملية اصلاح للمناهج الدراسية وتطوير المهارات ذات الصلة بهدف تحقيق تعليم منافس على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي .

ثانيا : تشجيع القطاع الخاص وزجه في الاستثمار في قطاع التربية والتعليم شريطة ان يكون بأشراف من الجهات المختصة .

ثالثا : ضرورة توعية المجتمع ، ولا سيما في الريف ، الى دور المرأة في التنمية وفي صناعة الجيل القادم ومن ثم ضرورة تعليمها ومشاركتها في النشاط الاقتصادي بكل اشكاله .

رابعا : ربما يمكن ان تكون افضل توصية يمكن ان نوصي بها صانعي القرار في بلدنا العزيز ، هي ضرورة وجود تنسيق عالي جدا بين سياسات التعليم من جهة وبين سياسة وزارة العمل والتخطيط من جهة اخرى تهدف الى ضمان توجيه الافراد نحو التعليم والتأهيل في الاختصاصات التي يفتقر اليها بلدنا وبما يلبي الحاجة الحقيقية للتنمية من رأس المال البشري دون اعتبار التعليم هدفا بحد ذاته بل اعتباره وسيلة لارتفاعه على مستوى الفرد الواحد وعلى مستوى المجتمع بأكمله .

خامسا : وان استخدام منهج عصري للمقارنة بين تكاليف التعليم وعوائده من الناحية الاجتماعية (كالمنهج الذي اشرنا اليه في هذا البحث) يساعد صانعي القرار للوصول الى المرحلة المثلى للتعليم المطلوب والى الاختصاصات المطلوبة من حيث النوع والكم وبما يعظم الفائدة الصافية للمجتمع ويلبي متطلبات البلد في تحقيق التنمية المستدامة .

المصادر :

- 1- محمد سلطان ابو علي ، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها – الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، البعد الاقتصادي ، المجلد الرابع ، ط 1 ، 2007 ، ص 42-52 .
- 2- مالكولم جبلز و دوايت بيركنز و مايكل رومر و دونالد سنودجراس ، اقتصاديات التنمية ، تعريب طه عبدالله منصور وعبدالعظيم محمد مصطفى ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 1987 ، ص 359 .
- 3- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص 365-366 .
- 4- Barro , R.J. , Human capital and growth , American economic review , may 2001 , p.12-17.
- 5- مالكولم جبلز و آخرون ، اقتصاديات التنمية ، مصدر سابق ، ص 360-363 .
- 6- محمد محمود الامام ، الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية – التنمية البشرية في الوطن العربي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، 1995 ، ص 101 .
- 7- الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، المجلد الرابع، بيروت – لبنان، ط1، 2007، ص 299 .
- 8- رمزي زكي ، المشكلة السكانية وخرافة المalthوسية الجديدة ، مجلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 84 ، 1985 ، ص 37-40 .
- 9- جيمس جوارتيني و ريتشارد ستروب ، الاقتصاد الجزئي – الاختيار الخاص والعام ، تعريب / محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر ، 1987 ، ص 679 .
- 10- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 287 .
- 11-Alkire. Sabina , Human development : Definitions, Critiques, and Related concept, Development report, 2010, p.42 .
- 12-، ميشيل تودارو ، مصدر سابق ، ص 366 .
- 13-برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، وزارة التخطيط، ط 1 ، 2011 ، ص 150 .
- 14-خارطة الحرمان ومستويات المعيشة ، المصدر السابق ، ص 146-148 .
- 15-برنامج الامم المتحدة الانمائي والجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، مصدر سابق ، ص 149 – 152 .
- 16-الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، وزارة التخطيط، العراق، صفحات متفرقة، 2012.
- 17-برنامج الامم المتحدة الانمائي والجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، مصدر سابق ، ص 153 .
- 18-اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا)، المجموعة الإحصائية، العدد 30، صفحات متفرقة، 2011.
- 19-امال شلاش، المسودة الاولية لخصائص الشباب من منظور التنمية البشرية ، تقرير التنمية البشرية في العراق ، أحتسبت من بيانات مسح شبكة معرفة العراق، 2011-IKN .
- 20-الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة احصاء اقليم كردستان ووزارة الصحة واليونيسيف، مراقبة اوضاع النساء والاطفال – العراق المسح العنقودي متعدد المؤشرات، التقرير الاولي، 2011، ص 36 .
- 21-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المرأة والرجل في العراق قضايا واحصاءات، وزارة التخطيط العراقية، ص 2009.
- 22-عنتر محمد عبد العال ، الكفاءة الداخلية للسنة التحضيرية بجامعة حائل في المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد 3 ، العدد 5 ، 2010 ، ص 52 .
- 23-وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية، تقارير عن التعليم الابتدائي والمهني في العراق للعام الدراسي 2001 – 2002، 2008 – 2009 ، 2010 – 2011 ، صفحات متفرقة.
- 24-المجموعة الإحصائية، وزارة التخطيط العراقية، 2004، صفحات متفرقة.
- 25-المديرية العامة للتخطيط التربوي، الإحصاء التربوي العراقي، وزارة التربية العراقية، 2003، 2004، 2005، صفحات متفرقة.
- 26-الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2001 – 2002، وزارة التخطيط العراقية، صفحات متفرقة.

- 27- المجموعة الاقتصادية، منشورات وزارة التخطيط العراقية، 2010 – 2011، صفحات متفرقة .
- 28- مديرية التخطيط التربوي، منشورات وزارة التربية العراقية، 2010، صفحات متفرقة.
- 29- مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق، 2006، ص 12.
- 30- التقرير الاقتصادي للوكالة الامريكية للتنمية الاقتصادية في العراق، 2012، ص 52-53 أ .
- 31- مالكولم جيلز و آخرون، اقتصاديات التنمية، مصدر سابق، ص 377-378.
- 32- Alan Griffiths and Stuart Wall , Applied Economies , 11th Edition , 2007 , p.325 .
- 33-Campbell R. Mcconnell and Stanley L. Brue , Economics-principles, problem, and policies , 2002 , p.415-416 .
- 34-Alan Griffiths and Stuart Wall , op-cit , p.366.
- 35-Michael P. Todaro and Stephen C. Smith , Economic development , 11th edition , 2012, p.380.